وبزيادة بعدها عن الحقيقة بالترشيح ولهذا كانت المرشحة احسن
وبانه لا يكون وجه الشبه خفيا جدا بحيث يعد الغازا
وهيبة فلا يحسن استعارة الاسد للانسان الا بحر وان جاز
ذلك على الصحيح كما مر وبان لا يشم فيه رائحة التشبيه لفظا
نا لا استعارة في قوله قد زرت ازاره على الغير فليلة الحسن لوجود
ذلك الانفهام فيها ولم يخرج هذا القول اي بابه التشبيه
لان ذكر المشبه فيه ليس على وجه يشعر بكونه مشبها به بل فيه
رائحة الاشعار بذلك كذا في حواشي المطول وهذا الامر لا يأتي
في المكنية لان من لوازمها ذكر ما هو من خواص المشبه به
مع كون المذكور فيها لفظ المشبه وفي ذلك اشمام رائحة التشبيه
وحسن التخييلية عند الخطيب والقوم بحسب حسن المكنى عنها
واما صاحب الكشاف فلما لم يقل بوجوب كونها تابعة
للمكنى عنها قال ان حسنها بحسن حسن المكنى عنها متى كانت
تابعة لها وقلما تحسن الحسن البليغ غير تابعة لها ولهذا استهجن
ما الملام في قول ابي تمام

لا تسقني ماء الملام فانني ... صبٌّ قد استعذبت ماء بكائي

لعدم المكنى عنها ولقائل ان يقول اذ كانت التخييلية عنده
استعارة مصرحة مبنية على التشبيه كان ينبغي ان يكون حسنها
برعاية جهات حسن التشبيه ايضا كذا في المطول واجاب الفنري
بان التخييلية في غالب الاستعمال تابعة للمكنى عنها فبتبعي حال
التشبيه فيها اعني اختراع الصورة الوهمية على التشبيه
المعتبر في المكنية والتابع لا يكون له حكم بعينه فلهذا لم يقل
بان حسنها برعاية جهات حسن التشبيه وان كانت
تصريحيه عنده والايراد اقوى الثانية في بيان رجحان
المجاز والكناية على مقابليهما ورجحان بعض انواعها على
بعض قال في التلخيص اطبق البلغا على ان المجاز والكناية ابلغ من
الحقيقة والتصريح لان الانتقال فيهما من الملزوم الى اللازم

فهو

فهو كدعوى الشيء ببينة وان الاستعارة ابلغ من التشبيه
لانها نوع من المجاز اذ هي ابلغ من المجاز المرسل ايضا لما
فيها من دعوى الاتحاد وقال السيوطي ابلغ انواع الاستعارة
التمثيلية كما يؤخذ من الكشاف ويليها المكنية فهي ابلغ من
التصريحية صرح به الطيبي لاشتمالها على المجاز العقلي ومطلق
الاستعارة ابلغ من الكناية كما قال الشيخ بهاء الدين انها اظهر
لانها كالمجاهرة بخلاف الكناية واستعارة خلت ولانها مجاز بخلاف
الكناية وابلغ انواع الكناية ما طلب به لنسبة ثم صفة ثم ما
لم يكن فيه واحد منهما اه قال عبد الحكيم في قوله التلخيص
المجاز والكناية ابلغ اي كل منهما بانواع حد الكمال في افادة المقصود
فهو مشتق من البلوغ مصدر بلغ من حد نصر لان البلاغة
مصدر بلغ من حد كرم لان الحقيقة والتصريح اذا كان كل منهما
الحال لا يكون المجاز والكناية اكثر بلاغة منهما بل لا يكونان
بليغين وما قيل اذ من ابلغ يستلزم اشتقاق افعل من المزيد
واستعماله بمعنى المفعول الا اه يقال بالاسناد المجازي
الثالثة فيما خالف فيه المجاز الحقيقة يخالف المجاز الحقيقة
في امور منها ما علم مما مر ان الوضع في المجاز نوعي دائما بخلاف
الحقيقة فان الوضع فيها تارة يكون شخصيا وتارة يكون نوعيا
ومنها ما علم مما مر ايضا ان انفهام المعنى المجازي انما هو
بواسطة القرينة بخلاف الحقيقي فانه بنفس الكلمة الموضوعة
له عند العلم بالوضع ولا يرد المشترك لان احتياجه الى القرينة
انما هو لتعيين المراد من المعنيين او المعاني لا لانفهام له
كذا اسلفناه في الكلام على تعريف المجاز وكذا الايراد الضمائر
واسما الاشارة والموصولات والحروف لمثل ما ذكر في المشترك
والفرق بينها وبينه تعدد الوضع فيه ووحدته فيها
ولزوم شخص المعنى فيها دونه كما مر في محله ومنها ما علم مما مر
ايضا ان المعنى الحقيقي في المجاز يصح نفيه بخلافه في الحقيقة فيصح

Copyright King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)